

التاريخ 2019/06/13

جامعة البتراء

التقرير الصحفي اليومي

الجامعة المتميزة بشهادات محلية و عالمية



الاعتماد الأمريكي في تخصصي نظم المعلومات الحاسوبية، وعلم الحاسوب.



جائزة الحسن للتميز العلمي.



أول جامعة أردنية تحصل على شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية.



شهادة الأيزو 9001:2015.



شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية المستوى الفضي لكلية الصيدلة و العلوم الطبية.



الاعتماد البريطاني لتخصص اللغة الإنجليزية وأدائها.



الاعتماد الأمريكي في تخصص الصيدلة.



التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
1.	عقد في جامعة البترا .. مؤتمر إقليمي للقانون الدولي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية		موقع رؤيا
2.	مؤتمر إقليمي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية		موقع عمون
3.	مؤتمر إقليمي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية		موقع صراحة
4.	مؤتمر إقليمي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية		موقع أنباء الوطن
5.	مؤتمر إقليمي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية		موقع كرمالكم
6.	مؤتمر إقليمي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية		موقع الوقائع
7.	مؤتمر إقليمي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية		موقع العراب
8.	مؤتمر إقليمي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية		موقع خبرني
9.	مؤتمر إقليمي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية		موقع عكاظ
10.	رئيس جامعة الإسراء يهنئ بالمناسبات الوطنية	4	الدستور
11.	عمان الأهلية والمهندسين تكerman الطلبة الأردنيين بالكويت	5 أ	الغد
12.	الوفيات		

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

عقد في جامعة البتراء .. مؤتمر إقليمي للقانون الدولي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية

رؤيا نيوز / 12 حزيران/يونيو 2019



إهداء وعقد جراه قيام جامعة البتراء بتناول عبرات العلاقات والطلب
عملان الفقهية وشهادة المحققين الرئيسيين تكريماً في الكونغرس الفقهية

رؤيا نيوز - طالبت التوصيات التي أصدرتها المؤتمر الإقليمي للقانون الدولي الإنساني الذي احتلتم إقامته في عمان بضرورة تفهم مجلس الأمن الدولي مساهمته للمحكمة الجنائية الدولية في فتح التحقيق ومحاكمة المتهمين في الدور التي لا تنتمي لعضوة المحكمة الجنائية الدولية، وذلك وفقاً لدولي لحل قضايا الأشخاص المفقودين واختفاء القسري.

وجاءت المطالبة التي ألقاها قانونيون وكاديميون ومثاليون وخبراء في القانون الدولي ضمن توصيات "مؤتمر الشباب الإقليمي الأول للقانون الدولي الإنساني لحماية الأشخاص الذين يملقون بحماية خاصة في النزاعات المسلحة"، في ختام أعماله التي استمرت على مدار يومين بجامعة البتراء في العاصمة عمان.

وكد راعي المؤتمر رئيس جامعة البتراء الدكتور مروان المروة على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني في المنطقة العربية قائلاً "السيف ما يرام وسيفهم بجدي الفهم المميز يعبرون الحدود مسراً هارين من شيخ الموت الذي يترجمهم، لا يخلعون شيئاً ومبارشون الأرض".

وتناول المؤتمر الثانية القانونية المعنية بحظر إرهاب الدولة والجماعات بكل أشكالها خصوصاً تلك التي يمارسها العنق الصهيوني، وللانتهاكات القانون الدولي الإنساني والخرام ضد الإنسانية، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه تطبيق القانون الدولي الإنساني على المستوى المحلي في المنطقة العربية.

وفال المؤاد إن المؤتمر بحث مدى فعالية القوانين الخاصة بحماية الأطفال والنساء، وكبار السن والمهزلة واللاجئين وغيرهم في النزاعات المسلحة إلى جانب الممثلات القامية والبيئية، حيث طالب المؤتمر لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إعداد صوغ جديدة ملتزمة منسقة باستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وممارسة جورها في زعد مخاتبات الفرزات والمواثيق الدولية.

كما دعا إلى أن يكون القانون الدولي فعالاً لحل قضايا الأشخاص المفقودين واختفاء القسري من خلال تبادل المعلومات، ومساعدة الضحايا وكذلك في استخراج الرهات ولجديتها وإقرارهم رفاه الدولي، مما يلبس إلى تجميع الأدلة المتعددة لمعالجة مسألة الأشخاص المفقودين واختفاء القسري لفرط المعاملة بالمثل من جانب أطراف النزاعات المسلحة.

وأشار عميد كلية الحقوق بجامعة البتراء الدكتور شادي أبو حلو إلى تهاير أبحاثها المنظمات الدولية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان بأن الحدز النفسي والمخاتبات الخارزة ضد المتظاهرين والتدس والتعذيب والإعفاء القسري للتهارمين كانت من أبرز مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان بالإضافة إلى حملات القمع المنسقة ضد المهادرين والمصطفاة العربي والجنبي للأقليات والعنف الجنسي ضد النساء.

وطالبت التوصيات بضرورة إنشاء سجل مركزي للأشخاص المفقودين، ومركز للاستفسار عبر الإنترنت يسمح لجميع عائلات المفقودين بالرباع المفقودين، وإيجاد الصعالات والسياسات المناسبة لحماية البيانات، تماثلياً مع المعايير الدولية بما في ذلك اتفاقية الدونية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وأشارت مدبرة مكتب منظمة دياكونيا بيروت قائلاً بأن مجلس الأمن إلى أن المؤتمر هو نتاج التزام منظمة دياكونيا بخلق عمل الظروف التعريف الشفاف في العالم العربي، القانون الدولي وكيفية تطبيقه تدريجي، فجميعه أنه لم يخلو موصي المؤتمر تراصاً مع أعمال الأمم بخارزي، المسعفين للمهاجرات جنيف التي تعذر على الأساس لحماية حياة وكرامته الأشخاص الذين يلعرومون للنزاعات المسلحة.

وقالت التوصيات إن على أطراف النزاعات المسلحة اعتماد تدابير عملية عامة لتنفيذ التزامات الملتزمة على القانون الدولي الإنساني بهدف الحصول جوي إخفاء الأشخاص، وأسس خطوط فداية صرامة داخل القوات المسلحة والجماعات المسلحة لضمان رفاهية معاهة.

فضلاً عن تباي فواعه إدارية وواجب تفهم مع المعغير المفرزة جوتاً بشأن مسائل مثل الفحص والاختار والسجن والتأسير، وتزويد أفراد القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة بأمراض معدنية لتحديد الهوية، وإشلاء مكتب لتسعةالمناف وإدارة لتسجيل المهجبي، كما نصت على ذلك للمهاجرات جنيف لعام 1949.

يتمثل المشاركون إلى معطم الدول المشاركة بالنزاعات والحروب في الزليم وهي الأردن وسنار ومصر وليسطين والسراق والنعمن وفوس والخراف والمغرب، وعظم المؤتمر بالشعور بين كلية الحقوق بجامعة البتراء ومنسقة "ديكونيا" السويدية عبر محبتها في لبنان للقانون الدولي الإنساني.



مؤتمر إقليمي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية



عمون - طالبت التوصيات التي أصدرها المؤتمر الإقليمي للقانون الدولي الإنساني الذي اختتم أعماله في عمان بضرورة تقديم مجلس الأمن الدولي مساعدته للمحكمة الجنائية الدولية في فتح التحقيق ومحاكمة المتهمين في الدول التي لا تنتمي لعضوية المحكمة الجنائية الدولية، وخلق تعاون

دولي لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري.

وجاءت المطالبة التي أطلقها قانونيون وأكاديميون وبخافون وخبراء في القانون الدولي ضمن توصيات "مؤتمر الشباب الإقليمي الأول للقانون الدولي الإنساني لحماية الأشخاص، الذين يتعون بحماية خاصة في النزاعات المسلحة"، في ختام أعماله التي استمرت على مدار يومين بجامعة البتراء في العاصمة عمان.

وأكد راعي المؤتمر رئيس جامعة البتراء الدكتور مروان المولا على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني في المنطقة العربية، قائلاً "للأسف ما نراه، ونسمعه، وندمي القلوب، الملايين يعبرون الحدود قسراً قارين من شبح الموت الذي يطاردهم، لا يحملون شيئاً، ويفترشون الأرض".

وتناول المؤتمر الآلية القانونية المتبعة لحظر إرهاب الدولة والجماعات بكل أشكاله، خصوصاً تلك التي يمارسها العدو الصهيوني، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والجرائم ضد الإنسانية. بالإضافة إلى التحديات التي تواجه تطبيق القانون الدولي الإنساني على المستوى المحلي في المنطقة العربية.

وقال المولا إن المؤتمر بحث مدى فعالية القوانين الخاصة بحماية الأطفال والنساء، و كبار السن، والعجزة، واللاجئين وغيرهم في النزاعات المسلحة، إلى جانب المكتسبات الثقافية، والبيئة، حيث طالب المؤتمر لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إعداد صيغ جديدة ملائمة متعلقة بالاستغلال غير القانوني للوارد الطبيعية وممارسة دورها في رصد مخالفات القرارات والمواثيق الدولية.

كما دعا إلى أن يكون التعاون الدولي فعالاً لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري من خلال تبادل المعلومات، ومساعدة الضحايا، وكذلك في استخراج الرفات وتحديد هويتها واحترام رفات الموق، مطالبين بآلا تخضع الإجراءات المتخذة لمعالجة مسألة الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري لشرط المعاملة بالمثل من جانب أطراف النزاعات المسلحة.

وأشار عميد كلية الحقوق بجامعة البتراء الدكتور شادي أبو حلو إلى تقارير أصدرتها المنظمات الدولية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان بأن المخز التسفي والمحاكمات الجائرة ضد المتظاهرين، والحبس والتعذيب والإخفاء القسري للبعارضين، كانت من أبرز مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان بالإضافة إلى حملات القمع المنهجية ضد المهاجرين، والاضطهاد العرقي والديني للأقليات، والعنف الجنسي ضد النساء.

وطالبت التوصيات بضرورة إنشاء سجل مركزي للأشخاص المفقودين، ومركز للاستفسار عبر الإنترنت يسمح لجميع عائلات المفقودين بالإبلاغ المفقودين، وإيجاد الضمانات والسياسات المناسبة لحماية البيانات، تماشياً مع المعايير الدولية بما في ذلك الاضاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وأشارت مديرة مكتب منظمة دياكونيا بيهوت بالينا بلامينتس إلى أن المؤتمر هو نتاج التزام منظمة دياكونيا بتهيئة أفضل الظروف لتعريف الشباب في العالم العربي بالقانون الدولي وكيفية تطبيقه بحرفية، مضيفة أنه تم اختيار موضوع المؤتمر تزامناً مع احتفال العالم بالذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف التي تعتبر حجر الأساس لحماية حياة وكرامة الأشخاص الذين يتعرضون للنزاعات المسلحة.

وقالت التوصيات إن على أطراف النزاعات المسلحة اعتماد تدابير عملية عامة لتنفيذ الالتزامات المترتبة على القانون الدولي الإنساني بهدف الحيلولة دون اختفاء الأشخاص، وتأسيس خطوط قيادية صارمة داخل القوات المسلحة والجماعات المسلحة لضمان رقابة فعالة.

فضلاً عن تبني قواعد إدارية ولوائح تتفق مع المعايير المقررة دولياً بشأن مسائل مثل القبض والاحتجاز والسجن والأسر، وتزويد أفراد القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة بأقراص معدنية لتحديد الهوية، وإنشاء مكتب للاستعلامات وإدارة لتسجيل المفقودين، كما نصت على ذلك اتفاقيات جنيف لعام 1949.

ينتمي المشاركون إلى معظم الدول المتأثرة بالنزاعات والحروب في الإقليم وهي الأردن ولبنان ومصر وفلسطين والعراق واليمن وتونس والجزائر والمغرب، ونظم المؤتمر بالتعاون بين كلية الحقوق بجامعة البتراء ومنظمة "داكونيا" السويدية عبر مكتبها في لبنان للقانون الدولي الإنساني.

مؤتمر القيم للفتون الدولي بجامعة البتراء يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية

سراة الزينية | 12 يناير 2019 | آخر تحديث: الأربعاء 12 يناير 2019 - 4:51 مساءً



صراحة نيوز - طالبت النوصات التي أصدرها المؤتمر الإقليمي للفتون الدولي الإنساني الذي احتضن أعماله في عمان بصورته تقديم مجلس الأمن الدولي مساعده لمحاكمة الختانية الدولية في فتح التحقيق ومحاكمة المتهمين في الدول التي لا تنمي لعضوة المحكمة الجنائية الدولية، وخلق دولي لحل قضايا الأشخاص المفقودين والأجفاء العسري، وخابت المطالبة التي أطلقها فابريوس وأكاديسون وجانسون وصبرا في الفتون الدولي ضمن نوصات "مؤتمر النساء الإقليمي الأول للفتون الدولي الإنساني لحماية الأشخاص، الذين يتمتعون بحماية خاصة في النزاعات المسلحة"، في جام أعماله التي استمرت على مدار يومين بتخامه البتراء في العاصمة عمان.

وأكد راعي المؤتمر رئيس جامعة البتراء الدكتور مروان المولا على أهمية احترام الفتون الدولي للإنسان في المنطقة العربية، قائلا "أسف ما يراه، وسمعه، يدمي القلوب، الطلبن يسرون الحدود فسرراً فرب من سنج الموت الذي يتظاره، لا يتحلب سناً، ويفرسون الأرض".

وتناول المؤتمر الآلية القانونية الممنعة لحظر إرهاب الدولة والجماعات ككل أشكاله، خصوصاً تلك التي يمارسها العدو الصهيوني، وإنهاك الفتون الدولي الإنساني والخراب ضد الإنسانية، بالإضافة إلى التحذرات التي نواجه تطبيق الفتون الدولي الإنساني على المسروق الختاني في المنطقة العربية،

وقال المولا إن المؤتمر بحث مدى فعالية النوصات الخاصة بحماية الأطفال والنساء، وكبار السن، والجرحى، والأشخاص وعمرهم في النزاعات المسلحة، إلى جانب الممتلكات الثقافية، والتراث، حيث طالب المؤتمر لجنة الفتون الدولي النامية للتحصن العامة للأمم المتحدة إلى إعداد صوغ جديدة ملاتمة منطقة بالاستقلال غير الفتون لتعود الطبيعة وممارسة دورها في رصد محتالقات القرارت والمواقف الدولية.

كما دعا إلى أن تكون الفتون الدولي فعالاً لحل قضايا الأشخاص المفقودين والأجفاء العسري من خلال تبادل المعلومات ومساعدة الضحايا، وكذلك في استخراج الرقات وتحديد هوياتهم واحترام روات الموتى، مطالباً بالاتباع الإجراءات المبتدعة لمعالجة مسألة الأشخاص المفقودين والأجفاء العسري لتسرد المعاملة بالعمل من جانب أطراف النزاعات المسلحة.

وأشار عميد كلية الحقوق بجامعة البتراء الدكتور شادي أبو حلو إلى تقارير أصدرتها المنظمات الدولية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان بأن البحر العسري والمحتالقات الختارة ضد المبتاهرين، والخس والتعذيب والأجفاء العسري للممارس، كانت من أبرز مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان بالإضافة إلى حملات القمع الممنهجة ضد المهاجرين، والأصطهاد العرفي والديني للأقليات، والصف الجنسي ضد النساء.

وطالبت النوصات بضرورة إنشاء سجل مركزي للأشخاص المفقودين، ومركز للاستفسار عبر الإنترنت يسمح لجميع عائلات المفقودين بالإبلاغ المفقودين، وإيجاد الضمانات والتسويات المناسبة لحماية البيانات، تماثلاً مع المعايير الدولية بما في ذلك الاتفاقيات الدولية لحماية جميع الأشخاص من الأجفاء العسري.

وأشارت مديرة مكتب منظمة ديكوبا بسربو باليا بلانيس إلى أن المؤتمر هو نتاج التراب منظمة ديكوبا بمنهة أفضل الظروف لتعريف النساء في العالم العربي الفتون الدولي وكيفية تطبيقه، مضيفة أنه تم اختيار موضوع المؤتمر تزامناً مع احتفال العالم بالذكوري السبعين لاتفاقيات جنيف التي تبصر حجر الأساس لحماية حياة وكرامة الأشخاص الذين يتعرضون للنزاعات المسلحة.

وطالبت النوصات إلى على أطراف النزاعات المسلحة اعتماد تدابير عملية عامية لتبفيذ الالتزامات العرفية على الفتون الدولي الإنساني بهدف الحلولة دون اجفاء الأشخاص، وتأسيس خطوط قيادة صامدة داخل القوات المسلحة والجماعات المسلحة لضمان رفاهية أهله.

فضلاً عن تبني قواعد إدارة ونواج تنفق مع المعايير العرفية دولاً تتأسب مسائل مثل الفص والاختجار والسجن والأسر، وتزويد أفراد القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة بأفراض معدنية لتحديد الهوية، وإنشاء مكتب للاستعلامات وإدارة لتسجيل المعايير، كما نصت على ذلك اتفاقيات جنيف لعام 1949.

تتبع المشاركون إلى معظم الدول المأثرة بالنزاعات والحروب في الإقليم وهي الأردن ولبنان وسمر وفلسطين والعراق واليمن ونوس والخران والمغرب، وتضم المؤتمر بالتعاون بين كلية الحقوق بجامعة البتراء ومنظمة "ديكوبا" السويدية عبر مكتبها في لبنان للفتون الدولي الإنساني.



مؤتمر إقليمي للقانون الدولي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية



انباء الوطن - طالبت التوصيات التي أصدرها المؤتمر الإقليمي للقانون الدولي الإنساني الذي اختتم أعماله في عمان بضرورة تقديم مجلس الأمن الدولي مساعدته للمحكمة الجنائية الدولية في فتح التحقيق ومحاكمة المتهمين في الدول التي لا تنتمي لعضوية المحكمة الجنائية الدولية، وخلق تعاون دولي لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري. وجاءت المطالبة التي أطلقها قانونيون وأكاديميون وبخاتون وخبراء في القانون الدولي ضمن توصيات "مؤتمر الشباب الإقليمي الأول للقانون الدولي الإنساني لحماية الأشخاص، الذين يتمتعون بحماية خاصة في النزاعات المسلحة"، في ختام أعماله التي استمرت على مدار يومين بجامعة البترا في العاصمة عمان. وأكد راعي المؤتمر رئيس جامعة البترا الدكتور

مروان المولا على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني في المنطقة العربية، قائلاً "للأسف ما نراه، ونسمعه، يدمي القلوب، الملايين يعبرون الحدود قسراً فارين من شبح الموت الذي يطاردهم، لا يحملون شيئاً، ويفترشون الأرض". وتناول المؤتمر الآلية القانونية المتبعة لحظر إرهاب الدولة والجماعات بكل أشكاله، خصوصاً تلك التي يمارسها العدو الصهيوني، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والجرائم ضد الإنسانية. بالإضافة إلى التحديات التي تواجه تطبيق القانون الدولي الإنساني على المستوى المحلي في المنطقة العربية. وقال المولا إن المؤتمر بحث مدى فعالية القوانين الخاصة بحماية الأطفال والنساء، وكبار السن، والعجزة، واللاجئين وغيرهم في النزاعات المسلحة، إلى جانب الممتلكات الثقافية، والبيئة"، حيث طالب المؤتمر لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إعداد صيغ جديدة ملائمة متعلقة بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وممارسة دورها في رصد مخالفات القرارات والمواثيق الدولية. كما دعا إلى أن يكون التعاون الدولي فعالاً لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري من خلال تبادل المعلومات، ومساعدة الضحايا، وكذلك في استخراج الرفات وتحديد هويتهم واحترام رفات الموتى، مطالبين بألا تخضع الإجراءات المتخذة لمعالجة مسألة الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري لشرط المعاملة بالمثل من جانب أطراف النزاعات المسلحة. وأشار عميد كلية الحقوق بجامعة البترا الدكتور شادي أبو حلو إلى تقارير أصدرتها المنظمات الدولية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان بأن الحجز التعسفي والمحاكمات الجائرة ضد المتظاهرين، والحبس والتعذيب والإخفاء القسري للمعارضين، كانت من أبرز مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان بالإضافة إلى حملات القمع الممنهجة ضد المهاجرين، والاضطهاد العرقي والديني للأقليات، والعنف الجنسي ضد النساء. وطالبت التوصيات بضرورة إنشاء سجل مركزي للأشخاص المفقودين، ومركز للاستفسار عبر الإنترنت يسمح لجميع عائلات المفقودين بالإبلاغ المفقودين، وإيجاد الضمانات والسياسات المناسبة لحماية البيانات، تماشيًا مع المعايير الدولية بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وأشارت مديرة مكتب منظمة دياكونيا ببيروت يالينا بلامينتس إلى أن المؤتمر هو نتاج التزام منظمة دياكونيا بتهيئة أفضل الظروف لتعريف الشباب في العالم العربي بالقانون الدولي وكيفية تطبيقه بحرفية، مضيفة أنه تم اختيار موضوع المؤتمر تزامناً مع احتفال العالم بالذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف التي تعتبر حجر الأساس لحماية حياة وكرامة الأشخاص الذين يتعرضون للنزاعات المسلحة. وقالت التوصيات إن على أطراف النزاعات المسلحة اعتماد تدابير عملية عامة لتنفيذ الالتزامات المترتبة على القانون الدولي الإنساني بهدف الحيولة دون اختفاء الأشخاص، وتأسيس خطوط قيادية صارمة داخل القوات المسلحة والجماعات المسلحة لضمان رقابة فعالة. فضلاً عن تبني قواعد إدارية ولوائح تتفق مع المعايير المقررة دولياً بشأن مسائل مثل القبض والاحتجاز والسجن والأسر، وتزويد أفراد القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة بأفراس معدنية لتحديد الهوية، وإنشاء مكتب للاستعلامات وإدارة لتسجيل المقابر، كما نصت على ذلك اتفاقيات جنيف لعام 1949. ينتمي المشاركون إلى معظم الدول المتأثرة بالنزاعات والحروب في الإقليم وهي الأردن ولبنان ومصر وفلسطين والعراق واليمن وتونس والجزائر والمغرب، ونظم المؤتمر بالتعاون بين كلية الحقوق بجامعة البترا ومنظمة "داكونيا" السويدية عبر مكتبها في لبنان للقانون الدولي الإنساني.

مؤتمر إقليمي للقانون الدولي في جامعة البتراء يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية

الأربعاء - 2019-06-12 | 04:34 pm
وقت التحديث : 04:34 pm



Advertisement

طلبت التوصيات التي أصدرها المؤتمر الإقليمي للقانون الدولي الإنساني الذي اختتم أعماله في عمان بضرورة تقديم مجلس الأمن الدولي مساعده للمحكمة الجنائية الدولية في فتح التحقيق ومحاكمة المتهمين في الدول التي لا تنتمي لعضوية المحكمة الجنائية الدولية، وخلق تعاون دولي لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري.

وجاءت المطالبة التي أطلقها قانونيون وأكاديميون وباحثون وخبراء في القانون الدولي ضمن توصيات "مؤتمر الشباب الإقليمي الأول للقانون الدولي الإنساني لحماية الأشخاص، الذين يتمتعون بحماية خاصة في النزاعات المسلحة"، في ختام أعماله التي استمرت على مدار يومين بجامعة البتراء في العاصمة عمان.

وأكد راعي المؤتمر رئيس جامعة البتراء الدكتور مروان العولا على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني في المنطقة العربية، قائلا "لأسف ما نراه، ونسمعه، يدمي القلوب، الملايين يعبرون الحدود كسراً فأرين من شبح الموت الذي يطردهم، لا يحملون شيئاً، ويفترقون الأرض".

وتناول المؤتمر الآلية القانونية المتبعة لحظر إرهاب الدولة والجماعات بكل أشكاله، خصوصاً تلك التي يمارسها العدو الصهيوني، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والجرائم ضد الإنسانية، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه تطبيق القانون الدولي الإنساني على المستوى المحلي في المنطقة العربية.

وقال العولا إن المؤتمر بحث مدى فعالية القوانين الخاصة بحماية الأطفال والنساء، وكبار السن، والمجزرة، واللاجئين وغيرهم في النزاعات المسلحة، إلى جانب الممتلكات الثقافية، والبيئة"، حيث طلب المؤتمر لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إعداد صيغ جديدة ملائمة متطابقة بالاستقلال غير القانوني للموارد الطبيعية وممارسة دورها في رصد مخالفات القرارات والمواثيق الدولية.

كما دعا إلى أن يكون التعاون الدولي فعالاً لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري من خلال تبادل المعلومات، ومساعدة الضحايا، وكذلك في استخراج الرفات وتحديد هويتها واحترام رفات الموتى، مطالبين بالأخذ بتخضع الإجراءات المتخذة لمعالجة مسألة الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري لشرط المعاملة بالمثل من جانب أطراف النزاعات المسلحة.

وأشار صيد كلية الحقوق بجامعة البتراء الدكتور شادي أبو حلو إلى تكاليف أصدرتها المنظمات الدولية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان بأن الحجز التعسفي والمحاكمات الجائرة ضد المتظاهرين، والجس والتجنيد والإخفاء القسري للمعارضين، كانت من أبرز مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان بالإضافة إلى حملات القمع المنهجية ضد المهاجرين، والاضطهاد العرقي والديني للأقليات، والتهف الجنسي ضد النساء.

وطالبت التوصيات بضرورة إنشاء سجل مركزي للأشخاص المفقودين، ومركز للاستفسار عبر الإنترنت يسمح لجميع عائلات المفقودين بالإبلاغ المفقودين، وإيجاد الضمائم والسياسات المنسوبة لحماية البيئات، تماثلياً مع المعايير الدولية بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وأشارت مديرة مكتب منظمة ديبكوتيا ببيروت والينا بلانينس إلى أن المؤتمر هو نتاج التزام منظمة ديبكوتيا بتبوية أفضل الظروف لتعريف الشباب في العالم العربي بالقانون الدولي وكيفية تطبيقه بحرفية، مضيفة أنه تم اختيار موضوع المؤتمر تزامناً مع احتفال العالم بالذكرى المئتين لاتفاقيات جنيف التي تعتبر حجر الأساس لحماية حياة وكرامة الأشخاص الذين يتعرضون للنزاعات المسلحة.

وقالت التوصيات إن على أطراف النزاعات المسلحة اضمام عملية عامة لتنفيذ الالتزامات المترتبة على القانون الدولي الإنساني بهدف الجولولة دون اختفاء الأشخاص، وتأسيس خطوط ليلية صرامة داخل القوات المسلحة والجماعات المسلحة لضمان رقابة فعلة.

فضلاً عن تبني قواعد إدارية ولوائح تنقل مع المعايير المعقدة دولياً بشأن مسائل مثل القبض والاحتجاز والسجن والأسر، وتزويد أفراد القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة بالمراسل معدنية لتحديد الهوية، وإنشاء مكتب للاستعلامات وإدارة لتسجيل المفقودين، كما نصت على ذلك اتفاقيات جنيف لعام 1949.

ينتمي المشاركون إلى معظم الدول المتأثرة بالنزاعات والحروب في الإقليم وهي الأردن ولبنان ومصر ولبنان والعراق واليمن وتونس والجزائر والمغرب، ونظم المؤتمر بالتعاون بين كلية الحقوق بجامعة البتراء ومنظمة "ديكوتيا" السويدية عبر مكتبها في لبنان للقانون الدولي الإنساني.

Advertisement



مؤتمر إقليمي للقانون الدولي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية

الأربعاء 12-06-2019 | 04:28 pm
التحديث: الأربعاء 12-06-2019 | 04:28 pm



الوقائع الإخبارية: طالبت التوصيات التي أصدرها المؤتمر الإقليمي للقانون الدولي الإنساني الذي اختتم أعماله في عمان بضرورة تقديم مجلس الأمن الدولي مساعدته للمحكمة الجنائية الدولية في فتح التحقيق ومحاكمة المتهمين في الدول التي لا تنتمي لعضوية المحكمة الجنائية الدولية، وخلق تعاون دولي لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري.

وجاءت المطالبة التي أطلقها قانونيون وأكاديميون وباحثون وخبراء في القانون الدولي ضمن توصيات "مؤتمر الشباب الإقليمي الأول للقانون الدولي الإنساني لحماية الأشخاص، الذين يتمتعون بحماية خاصة في النزاعات المسلحة"، في ختام أعماله التي استمرت على مدار يومين بجامعة البترا في العاصمة عمان.

وأكد راعي المؤتمر رئيس جامعة البترا الدكتور مروان المولا على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني في المنطقة العربية، فأثلا "للأسف ما نراه، ونسمعه، يدمي القلوب، الملايين يعبرون الحدود قسراً فأرلين من شبح الموت الذي يطاردهم، لا يحملون شيئاً، ويفترشون الأرض".

وتناول المؤتمر الآلية القانونية المتبعة لحظر إرهاب الدولة والجماعات بكل أشكاله، خصوصاً تلك التي يمارسها العدو الصهيوني، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والجرائم ضد الإنسانية، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه تطبيق القانون الدولي الإنساني على المستوى المحلي في المنطقة العربية.

وقال المولا إن المؤتمر بحث مدى فعالية القوانين الخاصة بحماية الأطفال والنساء، وكبار السن، والعجزة، واللاجئين وغيرهم في النزاعات المسلحة، إلى جانب الممتلكات الثقافية، والبيئة". حيث طالب المؤتمر لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إعداد صيغ جديدة ملائمة متعلقة بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وممارسة دورها في رصد مخالفات القرارات والمواثيق الدولية.

كما دعا إلى أن يكون التعاون الدولي فعالاً لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري من خلال تبادل المعلومات، ومساعدة الضحايا، وكذلك في استخراج الرفات وتحديد هويتهم واحترام رفات الموتى، مطالبين بالتخضع الإجراءات المتخذة لمعالجة مسألة الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري لشرط المعاملة بالمثل من جانب أطراف النزاعات المسلحة.

وأشار عميد كلية الحقوق بجامعة البترا الدكتور شادي أبو حلو إلى تقارير أصدرتها المنظمات الدولية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان بأن الحجز التعسفي والمحاكمات الجائرة ضد المتظاهرين، والحبس والتعذيب والإخفاء القسري للمعارضين، كانت من أبرز مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان بالإضافة إلى حملات القمع الممنهجة ضد المهاجرين، والاضطهاد العرقي والديني للأقليات، والعنف الجنسي ضد النساء.

وطالبت التوصيات بضرورة إنشاء سجل مركزي للأشخاص المفقودين، ومركز للاستفسار عبر الإنترنت يسمح لجميع عائلات المفقودين بالإبلاغ المفقودين، وإيجاد الضمانات والسياسات المناسبة لحماية البيانات، تماشيًا مع المعايير الدولية بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وأشارت مديرة مكتب منظمة دياكونيا ببيروت يالينا بلامينتس إلى أن المؤتمر هو نتاج التزام منظمة دياكونيا بتهيئة أفضل الظروف لتعريف الشباب في العالم العربي بالقانون الدولي وكيفية تطبيقه بحرفية، مضيفاً أنه تم اختيار موضوع المؤتمر تزامناً مع احتفال العالم بالذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف التي تعتبر حجر الأساس لحماية حياة وكرامة الأشخاص الذين يتعرضون للنزاعات المسلحة.

وقالت التوصيات إن على أطراف النزاعات المسلحة اعتماد تدابير عملية عامة لتنفيذ الالتزامات المترتبة على القانون الدولي الإنساني بهدف الحيلولة دون اختفاء الأشخاص، وتأسيس خطوط قيادية صارمة داخل القوات المسلحة والجماعات المسلحة لضمان رقابة فعالة.

فضلاً عن تبني قواعد إدارية ولوائح تتفق مع المعايير المقررة دولياً بشأن مسائل مثل القبض والاحتجاز والسجن والأسر، وتزويد أفراد القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة بأقراص معدنية لتحديد الهوية، وإنشاء مكتب للاستعلامات وإدارة لتسجيل المقابر، كما نصت على ذلك اتفاقيات جنيف لعام 1949.

ينتمي المشاركون إلى معظم الدول المتأثرة بالنزاعات والحروب في الإقليم وهي الأردن ولبنان ومصر وفلسطين والعراق واليمن وتونس والجزائر والمغرب، ونظم المؤتمر بالتعاون بين كلية الحقوق بجامعة البترا ومنظمة "داكونيا" السويدية عبر مكتبها في لبنان للقانون الدولي الإنساني.

مؤتمر إقليمي للقانون الدولي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية

تاريخ النشر: 12-06-2019

449



طلبت التوصيات التي أصدرها المؤتمر الإقليمي للقانون الدولي الإنساني الذي اختتم أعماله في عمان بضرورة تقديم مجلس الأمن الدولي مساعدته للمحكمة الجنائية الدولية في فتح التحقيق ومحاكمة المتهمين في الدول التي لا تنتمي لعضوية المحكمة الجنائية الدولية، وخلق تعاون دولي لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري.



وجاءت المطالبة التي أطلقها قانونيون وأكاديميون وبخاتون وخبراء في القانون الدولي ضمن توصيات "مؤتمر الشباب الإقليمي الأول للقانون الدولي الإنساني لحماية الأشخاص، الذين يتمتعون بحماية خاصة في النزاعات المسلحة"، في ختام أعماله التي استمرت على مدار يومين بجامعة البترا في العاصمة عمان.

وأكد راعي المؤتمر رئيس جامعة البترا الدكتور مروان المولا على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني في المنطقة العربية، قائلا "لأسف ما نراه، ونسمعه، يدمي القلوب، الملايين يعبرون الحدود قسراً فارين من شبح الموت الذي يطاردهم، لا يحملون شيئاً، ويفترشون الأرض".

وتناول المؤتمر الآلية القانونية المتبعة لحظر إرهاب الدولة والجماعات بكل أشكاله، خصوصاً تلك التي يمارسها العدو الصهيوني، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والجرائم ضد الإنسانية. بالإضافة إلى التحديات التي تواجه تطبيق القانون الدولي الإنساني على المستوى المحلي في المنطقة العربية.

وقال المولا إن المؤتمر بحث مدى فعالية القوانين الخاصة بحماية الأطفال والنساء، وكبار السن، والعجزة، واللاجئين وغيرهم في النزاعات المسلحة، إلى جانب الممتلكات الثقافية، والبيئة، حيث طالب المؤتمر لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إعداد صيغ جديدة ملائمة متعلقة بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وممارسة دورها في رصد مخالفات القرارات والمواثيق الدولية.

كما دعوا إلى أن يكون التعاون الدولي فعالاً لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري من خلال تبادل المعلومات، ومساعدة الضحايا، وكذلك في استخراج الرفات وتحديد هوياتهم واحترام رفات الموتى، مطالبين بالالتزام بالإجراءات المتخذة لمعالجة مسألة الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري لشروط المعاملة بالمثل من جانب أطراف النزاعات المسلحة.

وأشار عميد كلية الحقوق بجامعة البترا الدكتور شادي أبو حلو إلى تقارير أصدرتها المنظمات الدولية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان بأن الحجز التعسفي والمحاكمات الجائرة ضد المتظاهرين، والحبس والتعذيب والإخفاء القسري للمعارضين، كانت من أبرز مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان بالإضافة إلى حملات القمع الممنهجة ضد المهاجرين، والاضطهاد العرقي والديني للأقليات، والعنف الجنسي ضد النساء.

وطالبت التوصيات بضرورة إنشاء سجل مركزي للأشخاص المفقودين، ومركز للاستفسار عبر الإنترنت يسمح لجميع عائلات المفقودين بالإبلاغ المفقودين، وإيجاد الضمانات والسياسات المناسبة لحماية البيانات، تماثياً مع المعايير الدولية بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وأشارت مديرة مكتب منظمة دياكونيا ببيروت بالينا بلامينتس إلى أن المؤتمر هو نتاج التزام منظمة دياكونيا بتهيئة أفضل الظروف لتعريف الشباب في العالم العربي بالقانون الدولي وكيفية تطبيقه بحرفية، مضيفة أنه تم اختيار موضوع المؤتمر تزامناً مع احتفال العالم بالذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف التي تعتبر حجر الأساس لحماية حياة وكرامة الأشخاص الذين يتعرضون للنزاعات المسلحة.

وقالت التوصيات إن على أطراف النزاعات المسلحة اعتماد تدابير عملية عامة لتنفيذ الالتزامات المترتبة على القانون الدولي الإنساني بهدف الحيولة دون اختفاء الأشخاص، وتأسيس خطوط قيادية صارمة داخل القوات المسلحة والجماعات المسلحة لضمان رقابة فعالة.

فضلاً عن تبني قواعد إدارية ولوائح تتفق مع المعايير المقررة دولياً بشأن مسائل مثل القبض والاحتجاز والسجن والأسر، وتزويد أفراد القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة بأقراص معدنية لتحديد الهوية، وإنشاء مكتب للاستعلامات وإدارة لتسجيل المقابر، كما نصت على ذلك اتفاقيات جنيف لعام 1949.

ينتمي المشاركون إلى معظم الدول المتأثرة بالنزاعات والحروب في الإقليم وهي الأردن ولبنان ومصر وفلسطين والعراق واليمن وتونس والجزائر والمغرب، ونظم المؤتمر بالتعاون بين كلية الحقوق بجامعة البترا ومنظمة "داكونيا" السويدية عبر مكتبها في لبنان للقانون الدولي الإنساني.

مؤتمر للقانون الدولي يطالب مجلس الأمن بدعم الجناية الدولية



جانب من المؤتمر

خبرني - طالبت التوصيات التي أصدرها المؤتمر الإقليمي للقانون الدولي الإنساني الذي اختتم أعماله في عمان بضرورة تقديم مجلس الأمن الدولي مساعدته للمحكمة الجنائية الدولية في فتح التحقيق ومحاكمة المتهمين في الدول التي لا تنتمي لعضوية المحكمة الجنائية الدولية، وخلق تعاون دولي لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري.

وجاءت المطالبة التي أطلقها قاتونيون وأكاديميون وبخاتون وخبراء في القانون الدولي ضمن توصيات "مؤتمر الشباب الإقليمي الأول للقانون الدولي الإنساني لحماية الأشخاص، الذين يتمتعون بحماية خاصة في النزاعات المسلحة"، في ختام أعماله التي استمرت على مدار يومين بجامعة البترا في العاصمة عمان.

وأكد راعي المؤتمر رئيس جامعة البترا الدكتور مروان المولا على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني في المنطقة العربية، قائلاً "للأسف ما نراه، ونسمعه، يدمي القلوب، الملايين يعبرون الحدود قسراً قارين من شبح الموت الذي يطاردهم، لا يحملون شيئاً، ويفترشون الأرض".

وتناول المؤتمر الآلية القانونية المتبعة لحظر إرهاب الدولة والجماعات بكل أشكاله، خصوصاً تلك التي يمارسها العدو الصهيوني، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والجرائم ضد الإنسانية. بالإضافة إلى التحديات التي تواجه تطبيق القانون الدولي الإنساني على المستوى المحلي في المنطقة العربية.

وقال المولا إن المؤتمر بحث مدى فعالية القوانين الخاصة بحماية الأطفال والنساء، وكبار السن، والعجزة، واللاجئين وغيرهم في النزاعات المسلحة، إلى جانب الممتلكات الثقافية، والبيئة"، حيث طالب المؤتمر لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إعداد صيغ جديدة ملائمة متعلقة بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وممارسة دورها في رصد مخالفات القرارات والمواثيق الدولية.

كما دعا إلى أن يكون التعاون الدولي فعالاً لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري من خلال تبادل المعلومات، ومساعدة الضحايا، وكذلك في استخراج الرفات وتحديد هويتها واحترام رفات الموتى، مطالبين بألا تخضع الإجراءات المتخذة لمعالجة مسألة الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري لشرط المعاملة بالمثّل من جانب أطراف النزاعات المسلحة.

وأشار عميد كلية الحقوق بجامعة البترا الدكتور شادي أبو حلو إلى تقارير أصدرتها المنظمات الدولية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان بأن الحجز التعسفي والمحاكمات الجائرة ضد المتظاهرين، والحبس والتعذيب والإخفاء القسري للمعارضين، كانت من أبرز مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان بالإضافة إلى حملات القمع المنهجية ضد المهاجرين، والاضطهاد العرقي والديني للأقليات، والعنف الجنسي ضد النساء.

وطالبت التوصيات بضرورة إنشاء سجل مركزي للأشخاص المفقودين، ومركز للاستفسار عبر الإنترنت يسمح لجميع عائلات المفقودين بالإبلاغ المفقودين، وإيجاد الضمائم والسياسات المناسبة لحماية البيئات، تماشياً مع المعايير الدولية بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وأشارت مديرة مكتب منظمة دياكونيا ببيروت بالبنا بلامينتنس إلى أن المؤتمر هو نتاج التزام منظمة دياكونيا بتهيئة أفضل الظروف لتعريف الشباب في العالم العربي بالقانون الدولي وكيفية تطبيقه بحرفية، مضيفة أنه تم اختيار موضوع المؤتمر تزامناً مع احتفال العالم بالذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف التي تعتبر حجر الأساس لحماية حياة وكرامة الأشخاص الذين يتعرضون للنزاعات المسلحة.

وقالت التوصيات إن على أطراف النزاعات المسلحة اعتماد تدابير عملية عامة لتنفيذ الالتزامات المترتبة على القانون الدولي الإنساني بهدف الحيولة دون اختفاء الأشخاص، وتأسيس خطوط قيادية صارمة داخل القوات المسلحة والجماعات المسلحة لضمان رقابة فعالة.

فضلاً عن تبني قواعد إدارية ولوائح تتفق مع المعايير المقررة دولياً بشأن مسائل مثل القبض والاحتجاز والسجن والأسر، وتزويد أفراد القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة بأقراص معنوية لتحديد الهوية، وإنشاء مكتب للاستعلامات وإدارة لتسجيل المقابر، كما نصت على ذلك اتفاقيات جنيف لعام 1949.

ينتمي المشاركون إلى معظم الدول المتأثرة بالنزاعات والحروب في الإقليم وهي الأردن ولبنان ومصر وفلسطين والعراق واليمن وتونس والجزائر والمغرب، ونظم المؤتمر بالتعاون بين كلية الحقوق بجامعة البترا ومنظمة "داكونيا" السويدية عبر مكتبها في لبنان للقانون الدولي الإنساني.

الدولية في جامعه البتراء

12 حزيران 2019



Share Twitter

عقد في جامعة البتراء

مؤتمر إقليمي للقانون الدولي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية

عكاظ الاخبارية :

طلبت التوصيات التي أصدرها المؤتمر الإقليمي للقانون الدولي الإنساني الذي اختتم أعماله في عمان بضرورة تقديم مجلس الأمن الدولي مساعدته للمحكمة الجنائية الدولية في فتح التحقيق ومحاكمة المتهمين في الدول التي لا تنتمي لمضوية المحكمة الجنائية الدولية، وخلق تعاون دولي لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري.

وجاءت المطالبة التي أطلقها قانونيون وكاديميون وباحثون وخبراء في القانون الدولي ضمن توصيات مؤتمر الشباب الإقليمي الأول للقانون الدولي الإنساني لحماية الأشخاص، الذين يشتمون بحماية خاصة في النزاعات المسلحة، في ختام أعماله التي استمرت على مدار يومين بجامعة البتراء في العاصمة عمان.

أكد راعي المؤتمر رئيس جامعة البتراء الدكتور مروان المولا على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني في المنطقة العربية، قائلًا لأخلاف ما أراه، ونسمة، يندي القلوب، الملايين يمرون الحدود قسراً فارين من شبح الموت الذي يطاردهم، لا يحملون شيئاً، ويقترون الأرض.

وتناول المؤتمر الأهمية القانونية المتمثلة لحظر إرهاب الدولة والجماعات بكل أشكاله، خصوصاً تلك التي يمارسها العدو الصهيوني، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والجرم ضد الإنسانية. بالإضافة إلى التحديات التي تواجه تطبيق القانون الدولي الإنساني على المستوى المحلي في المنطقة العربية.

وقال المولا إن المؤتمر بحث مدى فعالية القوانين الخاصة بحماية الأطفال والنساء، وكبار السن، والمعوزة، والأجانب وغيرهم في النزاعات المسلحة، إلى جانب المشكلات الثقافية، والبيئية، حيث طالب المؤتمر لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إعداد صيغة جديدة ملائمة متنقطة بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وممارسة دورها في رصد مخالفات القرارات والموثوق الدولية.

كما دعا إلى أن يكون التعاون الدولي فعلاً لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري من خلال تبادل المعلومات، ومساعدة الضحايا، وكذلك في استخراج الرفات وتحديد هويتها واحترام رفات الموتى، مطالبين ألا تخضع الإجراءات المتخذة لمعالجة مسألة الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري لشروط المعاملة بالمثل من جانب أطراف النزاعات المسلحة.

وأشار عبيد كلية الحقوق بجامعة البتراء الدكتور شادي أبو حلو إلى تقارير أصدرتها المنظمات الدولية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان بأن العجز التام والتمسك بالسياسة الجائرة ضد المتظاهرين، والحبس والتعذيب والإخفاء القسري للمعارضين، كانت من أبرز مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان بالإضافة إلى حملات القمع المنهجية ضد المهاجرين، والاضطهاد العرقي والديني للأقليات، والعنف الجنسي ضد النساء.

وطالبت التوصيات بضرورة إنشاء سجل مركزي للأشخاص المفقودين، ومركز للاستفسار عبر الإنترنت يسمح لجميع عائلات المفقودين بالإبلاغ بالمفقودين، وإيجاد الضمانات والسياسات المناسبة لحماية البيانات، تماثياً مع المعايير الدولية بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وأشارت مندوبة مكتب منظمة دياكونيا ببيروت وألبانيا بالامبتنس إلى أن المؤتمر هو نتاج التزام منظمة دياكونيا بتبني أفضل النماذج لتدريب الشباب في العالم العربي بالقانون الدولي وكيفية تطبيقه بحرفية، مضيفة أنه تم اختيار موضوع المؤتمر تزامناً مع احتفال العالم بالذكرى السبعين لتفكيك السمين لتفكيكات جيف التي تعتبر حجر الأساس لحماية حياة وكرامة الأشخاص الذين يتعرضون للنزاعات المسلحة.

وقالت التوصيات إن على أطراف النزاعات المسلحة اعتماد تدابير عملية عامة لتنفيذ الالتزامات المترتبة على القانون الدولي الإنساني بهدف الجولولة دون إخفاء الأشخاص، وتأسيس خطوط قيادية صارمة داخل القوات المسلحة والجماعات المسلحة لضمان رقابة فعالة.

فضلاً عن تبني قواعد إدارية وولوج تتفق مع المعايير المقررة دولياً بشأن مسائل مثل القبض والاحتجاز والسجن والأسر، وتزويد أفراد القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة بأفراض معدنية لتحديد الهوية، وإنشاء مكتب للاستعلامات وإدارة تسجيل المقاتل، كما نصت على ذلك اتفاقيات جنيف لعام 1949.

ينتمي المشاركون إلى معظم الدول المثارة بالنزاعات والحروب في الإقليم وهي الأردن وبنان ومصر ولبنان والعراق واليمن وتونس والجزائر والمغرب، وينظم المؤتمر بالتعاون بين كلية الحقوق بجامعة البتراء ومنظمة دياكونيا السويدية عبر مكتبها في لبنان للقانون الدولي الإنساني.



رئيس جامعة الإسراء يهنئ بالمناسبات الوطنية



واستقراره، وسيبقون حماته وحراس مجده وعزه.

وبين الدكتور نصيرات أن الورقة النقاشية السابعة جاءت مغايرة للأوراق النقاشية التي سبقها، حيث تركز على قضايا التربية والتعليم والتي من شأنها أن تبني القدرات البشرية، وتطور العملية التعليمية التي ستخرج إلى المجتمع جيلاً متميزاً بالعلم وقادراً على الإنجاز برؤية تكنولوجية تواكب الحضارة العالمية، والتقدم العلمي.

وبهذه المناسبات الوطنية العزيزة رفع الأستاذ الدكتور أحمد نصيرات رئيس الجامعة أسمى آيات التهنئة والتبريكات باسمه واسم أسرة الجامعة إلى صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، داعياً الله أن يبقيه ذخراً وسنداً للأسرة الأردنية، ولأمتين العربية والإسلامية، وهنأ الوطن وقيادته وجيشه بذكرى الثورة العربية الكبرى، ويوم الجيش، وعيد الجلوس الملكي.

f Addustour:Newspaper

عمان

ضمن احتفالات المملكة الأردنية الهاشمية بمناسبة عيد الجلوس الملكي، وعيد الجيش، وذكرى الثورة العربية الكبرى، قال الدكتور أحمد نصيرات رئيس جامعة الإسراء: إن هذه المناسبات الوطنية العزيزة هي محطة للاعتزاز والتطلع إلى غد حافل لتجديد الشعب الأردني عهد الولاء لقيادته الهاشمية، مؤكداً على ميثاق الوفاء لقائد الوطن، والمضي خلف قيادة جلالته للوصول إلى المزيد من الإنجازات، وتعزيز عزة الأرين، ورفعته، وحماية استقلاله، وصورن وحدته الوطنية.

وقال الدكتور نصيرات: «هذه المناسبات الخيرة على وطننا فرصة لنجدد فيها عهد الوفاء والولاء لقيادتنا الهاشمية، ليبقى الأرين عزيزاً قوياً فوق كل المصالح والاعتبارات، وأكد أن البواسل من نشامى القوات المسلحة هم هيبة الوطن، وعنوان أمنه،

"عمان الأهلية" و"المهندسين" تكرمان الطلبة الأردنيين بالكويت

والأمان للدولتين الشقيقتين. وحضرت الحفل شخصيات اردنية وكويتية، منهم سفير دولة الكويت السابق بعمان الدكتور حمد الدعيح وأمين سر الجالية الاردنية منصور كمال. وأعلن رئيس الجامعة ان الجامعة قررت المساواة بين الطلبة الأردنيين من داخل وخارج الاردن بالنسبة للرسوم الجامعية. مؤكدا اهتمام "عمان الأهلية" بجودة العملية التعليمية وبنوعية مخرجات التعليم الجامعي. وأشار الى بعض انجازات الجامعة، التي حصلت على مراتب متقدمة جدا في التصنيفات عالميا، وكذلك إبرام الجامعة عدة اتفاقيات مع اولى الجامعات في العالم ومنها الجامعات الأميركية والأوروبية للارتقاء بمستوى التعليم لدراسة البكالوريوس والدراسات العليا وخدمة طلبتها عبر التعاون المشترك والتبادل العلمي والاكاديمي والطلابي.

عمان- الغد- كرمت جامعة عمان الاهلية ولجنة ارتباط نقابة المهندسين الأردنيين- فرع الكويت، المتفوقين في الثانوية العامة من أبناء الجالية الاردنية في الكويت. وثنى ممثل نقابة المهندسين وائل عيد جامعة عمان الاهلية، ممثلة برئيسها الدكتور ساري حمدان على رعاية الحفل، مشيدا بمسيرة الجامعة وتطورها وانجازاتها كرائدة للجامعات الخاصة في الوطن العربي. وهنا أولياء الأمور بتفوق أبنائهم مذكرا انهم عماد الوطن ومتمنيا لهم المزيد من التوفيق. وقدم عيد وحمدان الشكر لدولة الكويت الشقيقة، وسمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الصباح وحكومة وشعب الكويت على حسن الرعاية للاردنيين وتوفير سبل الراحة والنجاح لأبنائهم. كما قدما التهئة لجلالة الملك والشعب الاردني بالعيد العشرين للجلوس الملكي، متمنيين دوام العز والأمن

12. الوفيات

- أمينة مصطفى سلمان الجدع القواسمي/عرجان
- سمير آمال عيسى قاقيش/الصويفية
- جوليا فرحان عيسى الحدادين/حنينا
- ديانا عبدالمجيد خميس ذيب عبوي/قرب مخابز جواد
- عزمي محمود حمد الله الطويل/بعد عودة الأهل